موجة عنف غير مسبوقة تعصف بالعراق

بغداد/ (أ ف ب)

ارتفعت حصيلة الهجمات التي وقعت الاربعاء في العراق الى 74 قتيلا، في موجة تعد الاكثر دموية منذ سبعة اشهر، حسبما أفادت مصادر أمنية وطبية أمس.

وتزامنت الهجمات الدموية الجديدة في وقت يسعى المسؤولون السياسيون الى إقامة تحالفات بهدف تشكيل حكومة يعتزم نوري المالكي الاستمرار في رئاستها رغم أن انتخابات 30 ابريل لم تمنحه غالبية واضحة.

ووقعت الهجمات الأفدح في الموصل شمال البلاد حيث قتل في تفجير سيارتين مفخختين 21 شخصا بينهم 14 من قوات الامن.

وفي شمال العاصمة، أسفر انفجار سيارة مفخخة بعد الظهر عن 16 قتيلا على الأقل وخمسين جريحا وفق مصدرين طبي وامني في حي الكاظمية الذي تقطنه غالبية شيعية. كما انفجرت ثلاث سيارات مفخخة أخرى في احياء الامين ومدينة الصدر والجهاد مخلفة عشرين قتيلا.

وأوقعت هجمات أخرى أربعة قتلى في بغداد، فيما قتل عشرة اخرون في محافظتي كركوك ونينوى وصلاح الدين، جميعها شمال بغداد.

ولم تعلن اي جهة مسؤوليتها عن الهجمات على الفور، لكن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عادة ما يعلن مسؤوليته عن هجمات منسقة تستهدف الطائفة الشيعية وقوات الأمن الحكومية.

كما قتل ثلاثة أشخاص في قصف في الفلوجة (60 كلم غرب بغداد) التي يسيطر عليها مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) منذ يناير.

واتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش الجيش العراقي الثلاثاء، بقصف مناطق مأهولة في الفلوجة بواسطة براميل متفجرة.

ويغرق العراق في أعمال عنف تحصد يوميا 25 شخصا كمعدل وسطي، وهو مستوى لم تشهده البلاد خلال السنوات الخمس الأخيرة ومنذ خروجها من صراع طائفي دام بعد الغزو الأميركي في 2003م.

وتنسب السلطات العنف إلى عوامل خارجية أهمها الحرب في سوريا المجاورة.

لكن دبلوماسيين وخبراء يؤكدون أن العنف يغذيه خصوصا غضب الأقلية العربية السنية التي تعتبر انه تم تهميشها وتلقى معاملة سيئة من السلطات التي يهيمن عليها العرب الشيعة والأكراد السنة.

ويشهد العراق منذ أكثر من عام أسوأ موجة أعمال عنف منذ النزاع الطائفي بين السنة والشيعة بين عامي 2006 و2008م.

وقتل أكثر من أربعة آلاف شخص في أعمال العنف اليومية منذ بداية العام الحالي في عموم العراق، وفقا لحصيلة أعدتها وكالة الصحافة الفرنسية استنادا إلى مصادر رسمية.

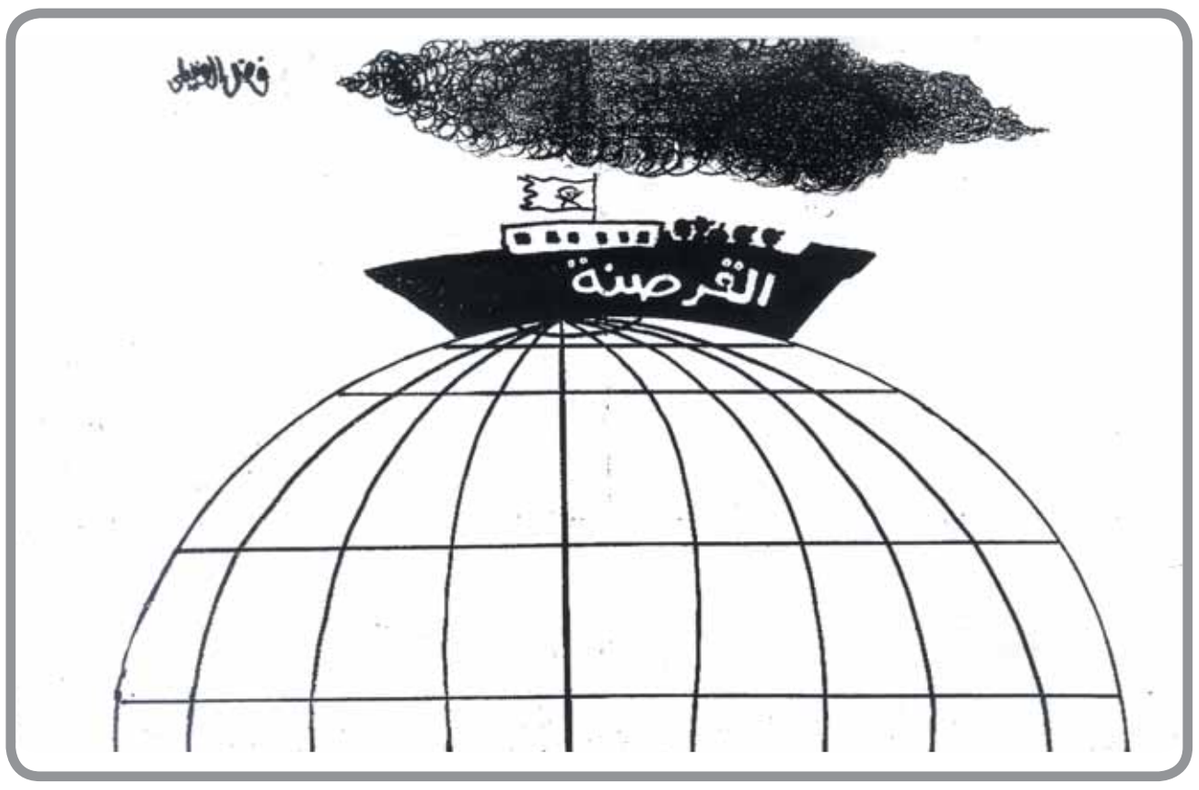

شدد على حماية الديموقراطية والوحدة الوطنية

الرئيس النيجيري يتوعد بـ« حرب شاملة » ضد بوكو حرام

ابوجا/ أ.ف.ب.

قال الرئيس النيجيري جوناثان غودلاك، في كلمة في ذكرى مرور 15 عاما على عودة الحكم المدني الى نيجيريا، اكبر الدول الافريقية من حيث عدد السكان وأكبر اقتصاد افريقي "انني مصمم على حماية ديموقراطيتنا ووحدتنا الوطنية واستقرارها السياسي من خلال شن حرب شاملة ضد الارهاب".

وأضاف أن وحدة واستقرار بلادنا وحماية حياة وممتلكات السكان هو امر غير قابل للنقاش".

وقال جوناثان "لقد امرت قواتنا الامنية بشن عملية شاملة لإنهاء تمرد الارهابيين على اراضينا".

وشبه جوناثان حركة بوكو حرام بمنظمات ارهابية اجنبية مثل تنظيم القاعدة.

واضاف "بالنسبة لمواطنينا الذين انضموا للعمل مع القاعدة ومع الإرهابيين الدوليين لاعتقادهم الخاطئ بأن العنف يمكن ان يحل مشاكلهم نقول أن أبوابنا لا تزال مفتوحة لهم للحوار والمصالحة اذا نبذوا الإرهاب وتبنوا السلام".

وتدل المؤشرات على عدم قدرة نيجيريا على انهاء التمرد بسبب انتشار الفقر المدقع والأمية ونقص التنمية والبطالة والفساد خاصة في شمال البلاد، ما يزيد من اعمال العنف.

وقال جوناثان "من المحزن انه وفيما اتحدث اليكم اليوم، فإن جميع مكاسب السنوات الـ15 الماضية من الحكم الديموقراطي في بلادنا مهددة بوجود إرهاب دولي على شواطئنا".

وتابع أن "بلادنا العزيزة نيجيريا تواجه تحديا جديدا، إذ تشن عليها حرب. وتركز عناصر أجنبية متطرفة تتعاون مع عدد من مواطنينا المضللين على محاولة تدمير بلدنا والديموقراطية والحرية التي نحتفل بها اليوم".

إلا أنه ناشد المتمردين نبذ العنف وتبني السلام.

وقال "ان حكومتي ورغم أنها تسعى لتبني اجراءات امنية، ستدرس جميع الخيارات بما فيها الاستعداد لقبول نبذ المسلحين غير المشروط للعنف وضمان اقناعهم بالعدول عن التطرف وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع الأوسع".

وقتل 35 شخصا في هجمات شنها مسلحون من حركة بوكو حرام ضد ثلاث قرى في ولاية بورنو في شمال نيجيريا قرب الحدود مع الكاميرون، وفق ما نقل مصدر عسكري وسكان أمس.

واقتحم العشرات من مسلحي بوكو حرام بزي عسكري قرى غوموشي وامودا واربوكو في شاحنات صغيرة وعلى درجات نارية وفتحوا النار على السكان ورموا قنابل حارقة على المنازل لإشعالها، بحسب المصادر.

مشروع قرار أميركي لفرض عقوبات على مسؤولين فنزويليين

واشنطن/وكالات

وافق مجلس النواب الأميركي أمس الأول على مشروع قانون لفرض عقوبات على الفنزويليين المسؤولين عن انتهاكات لحقوق الانسان اثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة على الرغم من مخاوف إدارة أوباما من أن العقوبات قد تهدد محادثات تسعى إليها لتخفيف الاضطرابات.

وسيجيز المشروع لإدارة اوباما الامتناع عن منح تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة للفنزويليين الذين تعتبرهم مسؤولين عن انتهاكات حقوقية أثناء ثلاثة أشهر من الاضرابات وتجميد أصولهم.

واقر المجلس المشروع في إقتراع صوتي بمساندة من الجمهوريين والديمقراطيين كليهما. ومن المنتظر أن يقترع مجلس الشيوخ على مشروع مماثل وافقت عليه لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس.

ومنذ بدأت الاضطرابات المناهضة للحكومة في فنزويلا في فبراير شباط قتل 42 شخصا على الأقل وأصيب أكثر من 800. وألقي القبض أيضا على حوالي 3000 شخص مازال أكثر من 200 منهم خلف القضبان.

والاضطرابات هي الأسوأ في فنزويلا في عشر سنوات ولفتت الانتباه الى المشاكل الاقتصادية الحادة في البلد العضو بمنظمة أوبك بما في ذلك تضخم متزايد وشح في السلع الأساسية.

ونددد الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو -خلف الزعيم اليساري الراحل هوجو تشافيز الذي كان في عداء مع الولايات المتحدة- بالحديث عن العقوبات من واشنطن. وإتهم مسؤولون فنزويليون المعارضة بالتآمر للإطاحة بمادورو بالتنسيق مع واشنطن.

وقال مسؤول بوزارة الخارجية الأميركية الأسبوع الماضي: إن الإدارة لا تدعم العقوبات الان لأنها تخاطر بنسف المفاوضات بين حكومة مادورو والمعارضة لإنهاء الأزمة.

وقال جورجي ميكس العضو الديمقراطي بمجلس النواب الذي عارض مشروع القانون إنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تتحرك بشكل منفرد بل تعمل مع حلفائها في أميركا اللاتينية.